تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة الماجستير

العنـوان

سلطات الإدارة في العقد الإداري بين مقتضيات الصالح العام والتوازن المالي

للطالب

جاسم محمد سعيد الشرياني

المشرف

الأستاذ الدكتور مجدي عبدالحميد شعيب
قسم القانون العام – كلية القانون

المكان والزمان

كلية القانون

4:00 عصراً

الأربعاء، 14 نوفمبر 2022

الملخص

تتناول هذه الدراسة فكرة التوازن المالي للعقد الإداري كحق من حقوق المتعاقد في مقابل ما تتمتع به الإدارة من سلطات استثنائية وغير مألوفة في هذا النوع من العقود في ضوء التشريعات وأحكام القضاء بدولة الإمارات العربية المتحدة على الصعيدين الاتحادي والمحلي لإمارة أبوظبي، حيث أوضحت الدراسة فكرة التوازن المالي للعقد وطبيعتها القانونية وظروف نشأتها، كما تطرقت هذه الدراسة إلى سلطات الإدارة المتعاقدة والتي من شأنها الإخلال بالتوازن المالي للعقد الإداري، والضوابط والقيود التي ترد على ممارسة الإدارة لتلك السلطات، وانتهاء بكيفية إعادة التوازن المالي للعقد الإداري استناداً إلى نظرية عمل الأمير موضحين مفهوم هذه النظرية والشروط الواجب توافرها لإعمالها والآثار المترتبة على تطبيقها. ومن أهم النتائج التي توصل لها الباحث في هذه الدراسة أن فكرة التوازن المالي للعقد الإداري تستند إلى قواعد العدالة التي تقضي بعدم إثراء طرف على حساب الآخر وضمان استمرارية المرفق العام وتحقيق المصلحة والتغلب على أية صعوبات غير متوقعة من شأنها عرقلة استمرار تنفيذ العقب من جانب المتعاقد. ومن أهم التوصيات التي وردت في ختام هذه الدراسة أن يأخذ القضاء في دولة الإمارات العربية المتحدة بنظام القضاء المزدوج على نحو يكون فيه للقضاء الإداري استقلاليته نظراً لما تتمتع به عقود الإدارية من ذاتية خاصة، وأن يعاد النظر في الصياغة التي وردت لائحة معايير المشتريات الجديدة في إمارة أبوظبي لتكون أكثر وضوحاً في بيان أحكامها الناظمة فيما يتعلق بالعقود التي تبرمها الجهات والدوائر الحكومية في إمارة أبوظبي

كلمات البحث الرئيسية: المتعاقد، الإدارة، العقد الإداري، التوازن المالي للعقد، عمل الأمير.